



يونيو ٢٠٢١

## الحكومة المصرية وتحسين بيئة الفلاح والقرى المصرية





المقدمة .

الحقوق الدستورية للفلاحين.

تطور أداء القطاع الزراعي المصري ٢٠١٤-٢٠٢٠.

المشروع القومي لتنمية القرى المصرية .

أبرز المشروعات في القطاع الزراعي ٢٠٢٠-٢٠٢١

الخاتمة .

التوصيات .

المراجع .

## مقدمة .

تعتمد مصر بشكل أساسي في اقتصادها على القطاع الزراعي الذي يشكل حوالي ١٤.٧ من إجمالي الناتج القومي ويعمل في مجال الزراعة أكثر من ٨ مليون شخص أي ما يعادل حوالي ٣٢٪ من سوق العمل المصري، والفلاح المصري كان، وما زال، يقدر ظروف بلده ويرضى بالقليل ويتحمل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وانخفاض أسعار محاصيله، ولقد كان الاهتمام بالقطاع الزراعي والعاملين به أقل بكثير مما يجب أن يكون عليه حتى تتوفر البيئة والمناخ المناسب للحفاظ عليه وتنميته، وقدر الحكومة الحالية أنها ورثت تركة كلها مشاكل ومنها عدم وجود سياسة زراعية واضحة للوطن، ومطلوب منها أن تتصدى لهذه المشاكل وتضع حلولها.

وقد شهد القطاع الزراعي مؤخرًا تطورًا كبيرًا، في إطار اهتمام أجهزة الدولة بهذا القطاع الحيوي والهام، من خلال المشروعات الزراعية القومية، التي يولمها الرئيس السيسي أهمية خاصة منذ توليه حكم البلاد؛ لدوره الهام في تأمين غذاء الشعب المصري، ودعم الاقتصاد القومي، ومن باب حرص الدولة على تحسين هذا القطاع، وأحوال الفلاح المصري، مثل مشروع "إحياء البتلو"، وأكبر مشروع للصبوب الزراعية في الشرق الأوسط، ومشروع المليون ونصف مليون فدان، ومشروعات الاستزراع السمكي في شرق بورسعيد وقناة السويس ومشروعات مجمعات الأسمدة، والمشروع القومي لإنتاج التقاوي، ومشروع المليون رأس ماشية، وكارت الفلاح وغيرها، بالإضافة، مشروع تطوير القرى المصرية يهدف إلى تطهير مياه المصرف وتحسين الأحوال الصحية والبيئية لسكان المناطق الواقعة في نطاقه.

إن البرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية يهدف إلى تنمية وتطوير جميع القرى المصرية اجتماعيًا واقتصاديًا وعمريًا، لتجد كل قرية نصيبًا عادلًا من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية والخدمات العامة ونصيبًا عادلًا في المشروعات الاقتصادية ليتحسن دخل أبناء القرى ويجدوا فرصًا للعمل الشريف.

لقد أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي، أن تنمية وتطوير الريف المصري فرصة عظيمة للصناعة المصرية لتكون قوة دفع لها خلال السنوات الثلاث المقبلة، حيث أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي، "أن الريف المصري ترك لسنين طويلة"، وتابع: "وأنا مش بتكلم في ده علشان أعمل إسقاط على أي حد... وإحنا بنتحرك كدولة بجهد مصر وأموال مصر لتغيير الواقع ده"

تهدف هذه الورقة البحثية في التعرف على مدي مساهمة الحكومة المصرية في تحسين بيئة الفلاح خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١.

## الحقوق الدستورية للفلاحين في دستور ٢٠١٤

يعد دستور ٢٠١٤ أول دستور في المنطقة العربية يحفظ الزراعة، وحقوق الفلاح وتلزم الدولة بضرورة حماية الأراضي الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وشراء المحاصيل الزراعية بالسعر المناسب، مما يعطي ثباتًا واستقرارًا للفلاح ويساعده على زيادة إنتاجه.

المادة ١٧ "تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار العمال الزراعيين والصيادين والعمال غير المنتظمة".

المادة ٢٩ "الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما".

وتلتزم الدولة المصرية بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني ، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح ، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية ، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ، وذلك كله علي النحو الذي ينظمه القانون."

المادة ٢٩ "الزم الدستور الدولة كذلك بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية

المادة (٤٢) اهتم الدستور بتمثيل صغار الفلاحين وصغار الحرفيين في مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية وحدد لهم نسبة لا تقل عن ٨٠٪.

تطور أداء القطاع الزراعي المصري ٢٠١٤-٢٠٢٠.

لقد عانى الفلاح المصري طيلة الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير حتى ٢٠١٤ ، قلة الدعم الذي يحصل عليه وما يتكبده من خسائر نتيجة لما يلاقيه من صعوبات متلاحقة كل هذا جعل الوضع الزراعي في مصر يمثل واقعا أليما بعد إن كانت مصر رائدة للإنتاج الزراعي والتصدير.

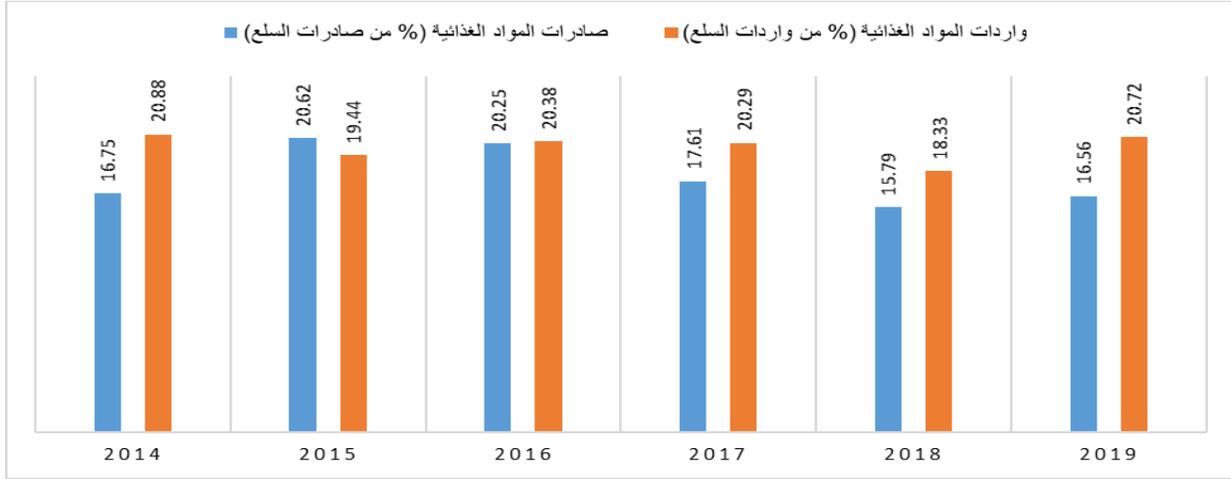
إن تحسين أوضاع الفلاح المصري لا يتحقق إلا من خلال خلق بيئة عمل أفضل ، تساهم في معالجة كافة المعوقات التي تؤثر سلباً على العمل الزراعي ، وتفتح آفاقاً جديدة لخلق فرص استثمارية جاذبة للعمل بالقطاع الزراعي، وتحقق مكتسبات حقيقية للفلاح.

ومن أهم الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الإطار الآتي:

توفير الدعم للمزارعين: تماشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبنود ومبيدات، وتحمل جانبا من مواجهة بعض الآفات الزراعية، وتساهم في خفض أسعار التقاوى، بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الخزنة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد القروض المخصصة للإنتاج الزراعي ، وفي هذا الإطار بلغت تقديرات دعم المزارعين نحو ٣٣٥٣ مليون جنيه بمشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ويتضمن هذا المبلغ ٢٦٠٠ مليون جنيه لدعم المحاصيل الزراعية، نتيجة توجه الدولة لشراء محصول القمح لموسم ٢٠١٥ بأسعار تزيد عن متوسط الأسعار العالمية، وذلك لتشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل الإستراتيجية.

وقد ساهمت ساهم قطاع الزراعة بنحو ٦٦٩,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة مع ٥٨٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩، ووصل إجمالي الصادرات الزراعية إلى ٥ ملايين طن عام ٢٠٢٠، مقابل ٥,٥ ملايين طن المسجلة خلال عام ٢٠١٩.

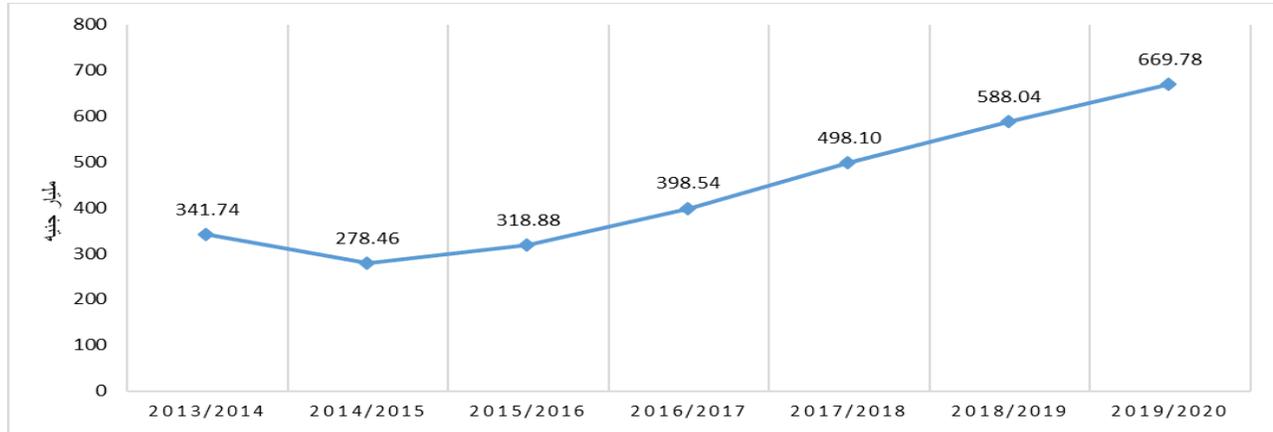
الشكل (١): صادرات وواردات المواد الغذائية



المصدر: البنك الدولي، إحصائيات عن القطاع الزراعي.

يتبين من خلال الشكل استقرار نسبة واردات المواد الغذائية من إجمالي واردات السلع حول متوسط ٢٠٪، في حين تراوحت نسبة صادرات المواد الغذائية من إجمالي صادرات السلع بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

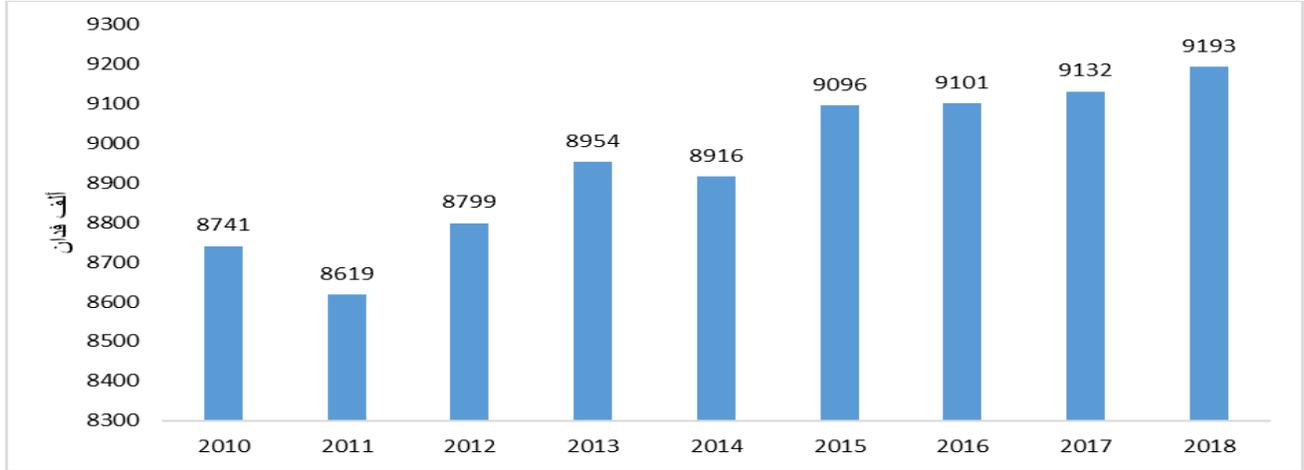
الشكل (٢): الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج للقطاع الزراعي



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية

يتبين لنا مدى ارتفاع الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج للقطاع الزراعي خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٩٦٪ من ٣٤١,٧٤ مليار جنيه إلى ٦٦٩,٧٨ مليار جنيه.

الشكل (٣) إجمالي المساحة المنزرعة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

يتضح لنا من الشكل السابق ارتفاع المساحة المنزرعة في إجمالي الجمهورية إلى ٩,١٩٣ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٨ مقارنة مع ٨,٧٤١ مليون فدان خلال عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنحو ١٧,٥%.

### المشروع القومي لتنمية القرى المصرية

لقد عانى الريف المصري إهمالاً وتهميلاً طيلة عقود طويلة أوقع آلاف الأسر في براثن الفقر، و أفقدهم سبل العيش الكريم وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والمياه النظيفة والكهرباء، فضلاً عن تراجع البنية التحتية، وصار الفقر عقبة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن مخاطره على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

كل تلك الأمور جعلت الحكومة تتعهد باستهداف الفقر، والفجوات التنموية بين محافظات الجمهورية، حيث كلف الرئيس السيسي وزارة التنمية المحلية بوضع برنامج قومي لتنمية وتطوير القرى المصرية البالغ عددها ٤٢٠٠ قرية وتوابعها (٣٠٨٨٨) عزبة وكفر ونجع اجتماعياً واقتصادياً وعمانياً؛ بهدف تحسين جودة حياة أهل القرى ومشاركتهم الفعلية، لتجد كل قرية نصيباً عادلاً من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية والخدمات العامة والمشروعات الاقتصادية ليحسن دخل أبناء القرى، من خلال إطلاق مبادرة رئيس الجمهورية لتطوير قرى الريف المصري الأكثر فقراً، وهو "المشروع القومي لتنمية القرى المصرية" ضمن مبادرة "حياة كريمة" لتبديل أحوالهم وتوفير لهم الحياة الكريمة .

أكد الرئيس السيسي " نتعامل مع واقع غير منظم إحنا هنخش على قرى غير منظمة وتشكلت ، بالإضافة الى نموتوا بعبها ..عاوزين نعمل شغل مخطط وهيبقى فيه كتير من الجهد والتحدي "



وأشار سيادته : "نحن جادين في أن ننهي هذا الأمر تماما من مصر فكرة أن هناك ريف يعاني أهله.. وسترون إن شاء الله هذا الأمر واحنا بنحتفل بكل مرحلة واحنا بنخلصها".

وأضاف الرئيس السيسي، أن مشروع تطوير الريف المصري، تحدى كبير لتغيير واقع ما يقرب من ٥٥ مليون انسان في الريف ، وأكد على أن كل الدولة المصرية مدعوة لتكثيف الجهود ليتم اخراجها بالشكل الذى يتناسب مع الموارد التي خصصت لمشروع تنمية الريف المصرى والتي تصل الى ٥٠٠ مليار جنيه.

أن خطة تطوير الريف المصري وفقاً لدراسات عديدة تمت من سنوات عديدة من خلال الوزارات المعنية والأمن تكمل مسيرة التنمية والتقدم بحياة الفلاح المصري ليحصل على حياة كريمة

أطلقت الحكومة المصرية العديد من المشروعات القومية خلال السنوات القليلة الماضية كمشروع المليون ونصف فدان والـ ١٠٠ ألف صوبة زراعية ومشروعات الثروة الحيوانية والاستزراع السمكي وعودة تصدير الدواجن ، كما تسعى المشروعات الزراعية والغذائية التي يتم إنشاؤها على سد الفجوة بين الإنتاج والاستيراد من أجل توفير النقد الأجنبي لصالح الاقتصاد المحلي عبر تصدير الفائض من المنتجات الزراعية، ومن المتوقع أن يساهم مشروع "الدلتا الجديدة" في تحقيق هذه الأهداف.

وخلال عام ٢٠٢٠ ، حدث تطور واضح في الزراعة المصرية ، فقد تم تسويق ٣٠٥ سلع زراعية مصرية بأسواق ١٦٠ دولة، كما تم فتح ١١ سوقاً جديداً أمام الصادرات المصرية وأهمها الأسواق الأوروبية والسوق الياباني ، كما حققت مصر اكتفاءً ذاتياً من الخضراوات والفاكهة بنسبة ١٠٠٪ وإنتاج بلغ ٢٠,٥ مليون طن للخضراوات و١٠,٧ ملايين طن للفاكهة، كما تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز والبصل بنسبة ١٠٠٪ عقب إنتاج ٦,٥ مليون طن و٤ ملايين طن على الترتيب.

بدأت جهود الدولة لدعم المزارعين، حيث تم إطلاق منظومة كارت الفلاح الذكي، والتي تعد إحدى المنظومات الجديدة لحماية الفلاح بهدف الحفاظ على حقوقه وتسهيل توجيه مستلزمات الإنتاج إلى من يستحق فعلياً، واستكمالاً لهذه الجهود، بلغ إجمالي تكلفة دعم الدولة للفلاحين والمزارعين لتمويل برنامج التنمية الزراعية ما يتراوح بين ٤٠٠ مليون جنيه إلى ٨٠٠ مليون جنيه، بينما يصل إجمالي القروض المقدمة لهم لتمويل المحاصيل الزراعية والخضراوات والفاكهة نحو ٨ مليارات جنيه.

أن هذه المبادرة تسعى إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات التي تشمل جوانب مختلفة صحية واجتماعية ومعيشية، كما أن كل جهات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص تشارك في تنفيذ المشروع القومي لتطوير القرى المصرية، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات الرئاسية .

تنمية الثروة الحيوانية : أطلق الرئيس "السيسي" المشروع القومي لإحياء البتلو للعمل على تقليل الفجوة بين الاستيراد والإنتاج في اللحوم، والعمل على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي منها، ويهدف مشروع تنمية الثروة الحيوانية إلى رفع الإنتاجية من اللحوم الحمراء،



وتعزيز مساهمة الجمعيات والشركات مع الحكومة في حل مشكلة العجز في اللحوم الحمراء، وتطوير مراكز توزيع وتجميع الألبان على مستوى الجمهورية، حيث تم تخصيص قروض من البنك الزراعي المصري؛ لتمويل شراء معدات في ١٥ مركزاً لتجميع الألبان تبلغ قيمتها نحو ٩,٤ مليون جنيه.

**تطوير البنية الأساسية الكهربائية:** وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بتطوير البنية الأساسية الكهربائية في قرى الريف المصري وتوابعها على أعلى مستوى والمطالبة بتدقيق البيانات ذات الصلة بمبادرة حياة كريمة لتطوير قرى الريف المصري، بهدف توفير قواعد بيانات محدثة ودقيقة تتيح المعرفة والرؤية الواضحة لاجهزة الدولة بخصوص جوانب وتفاصيل المشروع، حيث ستساعد المعلومات المدققة من عوامل نجاح وفعالية الجهود التنفيذية على أرض الواقع في قرى الريف المصري، والمساهمة في التطوير الشامل لجوانب الحياة المعيشية والخدمية لنصف سكان مصر.

**مبادرة حياة كريمة:** مشروعات الرعاية العلاجية على مستوى قرى الريف، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل بها، إلى جانب إنشاء وتطوير المستشفيات المركزية والمنشآت الطبية والوحدات الصحية وبرامج وآليات الرعاية الصحية المتنقلة، والقوافل الطبية والعيادات المتحركة وسيارات الإسعاف.

كما وجه السيد الرئيس بالاهتمام بصحة أهالي الريف المصري بمضاعفة أعداد سيارات القوافل الطبية والعيادات المتنقلة والإسعاف، لصالح مبادرة حياة كريمة، لمضاعفة خدمات الرعاية العلاجية الشاملة للمواطنين بقرى الريف المصري، وذلك بالإضافة إلى تطوير كافة الوحدات الصحية بالمراكز المستهدفة وإنشاء المستشفيات الجديدة وتزويدها بالأجهزة الطبية الحديثة.

**شبكة صرف صحي:** خلال الفترة السابقة تم إنهاء مشروع استكمال شبكة صرف صحي بالقرى بتكلفة ٩٤,٠ مليون جنيه، وجار العمل بمشروع تحسين بيئة بتكلفة ٢,١ مليون جنيه، حيث سيفتأن المشروع سيفتح مجالاً للتعامل مع العديد من المصارف الأخرى على خريطة البلاد، بالإضافة إلى أنه سيكون نموذجاً يحتذى به لتطهير والاستفادة من مياه المصارف الأخرى للأغراض المختلفة.

أن المشروع القومي لتطوير القرى المصرية، يستهدف تحسين جودة الحياة لمواطني الريف المصري، بتكلفة تقديرية ٥١٥ مليار جنيه، ومن خلال هذا المشروع تحقيق التنمية الشاملة لكل القرى المصرية، عبر تنفيذ العديد من التدخلات المطلوبة للبنية الأساسية والمرافق، في قطاعات تشمل الطرق والنقل، والصرف الصحي ومياه الشرب، والكهرباء والإنارة العامة، وتطوير الوحدات المحلية، والشباب والرياضة، والخدمات الصحية والتعليمية، والتدخلات الاجتماعية المختلفة

يأخذ المشروع القومي لتطوير القرى المصرية، طابعاً متكاملًا فلا يقتصر على بُعد أو قطاع معين لكنه يسعى لتحقيق تنمية شاملة لقرى الريف المصري، بما يشمله ذلك من تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والطرق والاتصالات والمواصلات والكهرباء والنظافة والبيئة والإسكان، وتحسين مستوى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والشباب والمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

## أبرز المشروعات القومية في القطاع الزراعي ٢٠٢٠-٢٠٢١

قطاع الزراعة يشهد العديد من المبادرات الرئاسية التي أسهمت في النهوض به وايضا تخفيف الأعباء عن الفلاحين.

أن مبادرة تسوية ديون العملاء المتعثرين بالبنك الزراعي المصري سوف تسهم في دفع عجلة التنمية الزراعية بعودة المتعثرين إلى الدورة الإنتاجية مرة أخرى مع السماح لهم في الحصول على قروض جديدة.

يتم خلال الأونة الأخيرة الإعدام النهائي لكامل المديونية بالنسبة للعملاء الذين يبلغ أصل مديونياتهم ٢٥ ألف جنيه أو أقل، وإسقاط كافة العوائد المتراكمة بعد التعثر، بالإضافة إلى الحذف من القوائم السلبية للبنك المركزي والشركة المصرية للاستعلام الائتماني والتنازل عن جميع القضايا المتداولة بين البنك والعميل أو الأحكام، ويبلغ إجمالي المستفيدين الذين تتضمنهم هذه الشريحة من العملاء نحو ٣٠٧ ألف عميل ومعظمهم من صغار المزارعين، ويبلغ إجمالي أصل المديونيات التي سيتم إسقاطها عن هؤلاء العملاء نحو ٤١٥ مليون جنيه، بالإضافة إلى العوائد والتي تبلغ نحو ٢٢٦ مليون جنيه.

كما سيتم بموجب المبادرة أيضاً إسقاط ٥٠٪ من ديون العملاء المتعثرين ممن يبلغ أصل مديونياتهم أكثر من ٢٥ ألف جنيه وحتى ١٠ مليون جنيه سواء للأفراد والشركات، وذلك شريطة ان يقوم العميل بسداد ٥٠٪ من أصل المديونية، مع إسقاط كافة العوائد، والتنازل عن جميع القضايا المتداولة، وإتاحة إعادة التعامل من جانب البنك مع العميل وفقاً لدراسة كل حالة على حده، ويبلغ إجمالي المستفيدين الذين تتضمنهم هذه الشريحة من العملاء نحو ٢١ ألف عميل بإجمالي أصل مديونيات قيمتها نحو ٣,٥ مليار جنيه بالإضافة إلى العوائد التي تبلغ نحو ٢,٢ مليار جنيه.

**الصادرات الزراعية المصرية:** شهدت طفرة كبيرة ويعد أحد إنجازات الدولة المصرية في زيادة نسبة الصادرات والتوغل في الأسواق العالمية وزيادة نسبة الطلب على الصادرات الزراعية المصرية لجودتها العالية وتطبيق كافة الممارسات الزراعية الجيدة، وبالفعل نجحت وزارة الزراعة وتنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية في زيادة الصادرات الزراعية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية وكشف آخر تقرير للزراعة عن ارتفاع حجم الصادرات الزراعية المصرية إلى أكثر من ٤ مليون طن خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٠ وحتى ٢ سبتمبر الحالي.

**ضريبة الأقطان الزراعية:** أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارا بوقف العمل بضريبة الأقطان على الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات لتخفيف الأعباء الضريبية على القطاع الزراعي، ويستهدف القرار في الأساس الفلاح المصري البسيط وصغار المزارعين، ورفع العبء عن كاهلهم، وهو ما يؤكد دعم القيادة السياسية للفلاح، باعتباره العمود الفقري للأمن الغذائي المصري.

**قانون الزراعة التعاقدية:** تم إصدار قانون الزراعة التعاقدية لضمان تسويق المحاصيل الزراعية، وبتيح للفلاح التعاقد على محصوله قبل الزراعة، وبسعر وعائد مجزي للزراعة، وتم تفعيل هذا القانون من خلال إنشاء مركز الزراعات التعاقدية بحيث يكون

وسيط بين المزارع والتاجر من خلال إجراء التعاقدات والتحكيم بين الطرفين واليسير على المزارعين في تسويق محاصيلهم وهذه كانت مشكلة كبيرة تؤرق المزارع لسنوات طويلة.

**مشروع الحيازة الإلكترونية:** تم ولأول مرة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تطبيق مشروع ميكنة الحيازة الزراعية الإلكترونية، والتي يطلق عليها "كارت الفلاح" لخدمة المزارع المصري، والتعامل مع رقم موحد للحيازة وربطه بالرقم القومي للحائز، لضمان وصول دعم الدولة من مستلزمات الإنتاج من أسمدة وتقاوي لمستحقها، بالتعاون مع وزارات التخطيط والمالية والإنتاج الحربي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكشفت وزارة الزراعة أن المستهدف وصولهم إلى ٥,٥ مليون كارت عبارة عن عدد الحائزين الذين تم حصرهم من خلال المنظومة حتى الآن والوزارة مستمرة في إصدار الكروت.

**التعديلات على الأراضي الزراعية:** في مطلع عام ٢٠١٨، تمت الموافقة على تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة، للحفاظ على الرقعة الزراعية، ويهدف مشروع القانون إلى تغليظ عقوبة الغرامة المقررة لظاهرة حليج القطن في أماكن غير مرخص بها واستخدام أدوات غير مناسبة، كما يستهدف مشروع القانون حماية الرقعة الزراعية باعتبارها قضية أمن قومي، وتغليظ عقوبة الغرامة في القانون الحالي لردع ومحاسبة المخالفين والمتعدين على الرقعة الزراعية، كما منح مشروع القانون وزير الزراعة سلطة وقف أعمال البناء المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف، ونص القانون في حال المخالفة، على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه، وتعدد العقوبات بتعدد المخالفات، كما نص القانون على تغليظ عقوبة حليج الأقطان في الأماكن غير المرخص لها بالحليج إلى الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سنتين، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه

تأتى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير القرى، لتحسين مستوى معيشة ما يقرب من ٥٥ مليون مصري باستثمارات تصل إلى ٥٠٠ مليار جنيه، وتعمل على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لأهالي قرى الريف المصري في مجالات البنية الأساسية والخدمات والتنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية ودعم الأسر الأولى بالرعاية، ومن ثم إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة.

وتتمثل مشروعات توصيل الغاز الطبيعي من ضمن أولويات الدولة لتحسين الحياة بهذه القرى وتوفير خدمات حضارية لسكانها.

- الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي لعدد ١٢,٥ مليون وحدة سكنية.
- إطلاق مبادرة لتوصيل الغاز بالتقسيط لمدة ٦ سنوات بدون فوائد بـ ٣٠ جنهما شهريا.
- المستهدف خلال العام المالي الجارى تنفيذ توصيله لنحو ١,٢ مليون وحدة.
- تتم الخطة بمعدلات تنفيذ متميزة سواء في التحويل لاستخدامه أو مد شبكات جديدة.

- يتم التنسيق لمد الشبكات بعد الانتهاء من استكمال شبكات الصرف الصحى بالقرى.
- إجراء مسح لعدد الوحدات باعتبارها كالبنية التحتية وجاهزية الوحدات والشوارع .

إن نتائج عملية المتابعة حتى الأسبوع الأول من شهر أبريل ٢٠٢١ تشير إلى أنه تم بدء التنفيذ في الـ ٥١ مركز المستهدفة بما يمثل ١٠٠٪ من النطاق الجغرافي حيث يجري التنفيذ الفعلي لعدد ١١٣٦ مشروع في ٦٠٩ قرى تتبع نطاق ٢٦٧ وحدة محلية بما يغطي حوالي ٨٤٪ من إجمالي الوحدات المحلية المستهدفة بالمراكز المدرجة (٣١٧ وحدة محلية)

### الخاتمة.

شهد الريف طفرة في التعمير والإسكان كبيرة , وأضاف: تحظى قضية تنمية الريف المصري بالنصيب الأكبر من اهتمام وزارة الزراعة ويتضح ذلك جلياً في إستراتيجية الزراعة المستدامة ٢٠٣٠ نظراً لأن الزراعة هي الاهتمام الأول والأصيل لسكان الريف.

إن الدولة تولي اهتماماً غير مسبوق بتطوير الريف المصري وقد تم إدراج أبعاد التطوير في استراتيجية الدولة المصرية لـ ٢٠٣٠ حسب اختصاصات كل الوزارات المعنية.

إن مشروع الحكومة لتطوير الريف المصري من خلال وضع الخطوات التنفيذية للقيام به، حيث أن المستهدف تطوير أكثر من ٤٥٠٠ قرية، ومن ٣٠ لـ ٣٥ ألف تابع لها، وفق خطة يتم الانتهاء منها في ٣ سنوات ، كما أن الحكومة والدولة وضعت كل المطلوب منها من تقدير لحجم العمل والمطالب لهذا العمل والموارد اللازمة لتنفيذ هذا العمل.

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن مشروع تطوير الريف المصري، يحتاج إلى أكثر من ٢٠٠ مليار جنيهاً، ومن خلال الحديث مع الحكومة كان الحديث عن أنه يحتاج إلى ١٥٠ مليار جنيه، موضحاً أن هناك مساعي في الوقت الحالي لتوفير ٢٠٠ مليار جنيهاً ميزانية للمشروع.

ربما يكون قانون الزراعة، الذى وافق عليه مجلس النواب مؤخراً هو بداية لتصحيح مسار السياسة الزراعية، ولكن القانون وحده لا يكفى، فمطلوب اتخاذ إجراءات فعلية وواقعية تجعل من الزراعة مهنة مربحة حتى لا يتخلى الفلاح عنها أو يهجر أرضه ويتركها بوراً، فهذه أقل خسائره أو يحولها إلى كتل خرسانية ولذلك الزراعة التعاقدية مهمة جداً للدولة وللفلاح وهى شراء المحاصيل قبل زراعتها خاصة الاستراتيجية (القمح والقطن والذرة والصويا) لأنها مربحة للفلاح وتسهم فى الحد من الاستيراد وتوفير العملة وتأمين السلع الأساسية أيضاً وبعد تحديد مساحة زراعة الأرز يجب توفير محصول بديل، مثل الذرة والصويا المكون الأساسى للأعلاف التى نستوردها بنسبة ٩٥٪.

### التوصيات .

- دعم الفلاح يكون أيضاً من خلال تنفيذ توجيهات الرئيس بمعاش ضمان اجتماعي وتأمين صحي وشهادة أمان ونقابة شرعية تحمي حقوقه واستنباط أصناف جديدة تحقق له إنتاجية كبيرة.
- دعم الفلاح هو دعم للغذاء، أي دعم للشعب كله، ويكاد يكون الدعم الوحيد الذي يذهب فعلاً إلى مستحقيه والدول المتقدمة التي لا تمثل الزراعة فيها سوى نسبة ضئيلة جداً من الناتج القومي تدعم مزارعيها وتشتري منهم الإنتاج بأكثر من قيمته لأنه ينتج غذاءها الذي يضمن استقلالها وحرية قرارها.
- توفير مخازن للسلع الجافة ومبردات بما يتناسب مع المناطق اللوجستية، التي يقوم بتنفيذه القطاع التعاوني بالمشاركة مع القطاع الخاص وقطاع الخدمة الوطنية لتفعيل وتحديث العمليات التسويقية
- مساندة مشروطة بما يتماشى مع الخريطة المحصولية للدولة، وذلك لتشجيع التجمعات الزراعية للمساحات المفتتة لتنفيذ السياسة الزراعية في زراعة المحاصيل المستهدفة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال التعاونيات وهذا متبع في معظم دول العالم.
- إنشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي للتعاونيات، مثل إنشاء صندوق التأمين على المخاطر السوقية للمحاصيل الزراعية.
- إنشاء بنك معلومات متعلق بكميات السلع والأسعار المتوقعة، وعمل قاعدة بيانات بأهم الزراعات تمهيداً لتسويقها بالاتفاق مع بعض المصدرين.
- دعم الفلاح من خلال تعيين أبنائه المتفوقين في الوظائف المهمة، فما زالت بعض الجهات تستبعدهم بسبب مؤهل الوالدين.



## المراجع

- محمد حسن أحمد على، تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثلاثون – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٢٠.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.
- محمود محمد خلاف (دكتور)، وآخرون، دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعاونيات الزراعية في التمويل والائتمان الزراعي في مصر، دراسة خطة قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ٢٠١٧ م.
- بسنت جمال: الدلتا الجديدة، خطوة جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي المركز المصري للدراسات الاستراتيجية

[/https://www.ecsstudies.com/14538](https://www.ecsstudies.com/14538)